



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

تقرير المؤتمر السنوي
التحول نحو اقتصاد مرن في العراق
تشرين الثاني - 2024

14

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

اسم الكتاب: تقرير المؤتمر السنوي "التحول نحو اقتصاد مرن في العراق" تشرين الثاني - 2024

عدد الصفحات: 116

الناشر: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الطبعة: الأولى - بغداد 2025

ISBN: 978-9922-8886-1-3

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

لا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من المركز.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (4) لسنة 2025

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

المحتويات

5	عن المركز
7	مؤتمر مركز البيدر السنوي «التحول نحو اقتصاد مرن في العراق»
9	اللجنة الاستشارية للمؤتمر
11	اللجنة التنظيمية للمؤتمر
13	كلمة المدير التنفيذي لمركز البيدر للدراسات والتخطيط
17	الجلسة الأولى: هوية الاقتصاد العراقي بعد عام 2003
19	د. علي العلاق - محافظ البنك المركزي العراقي
25	د. عامر العضاض - مستشار رئيس مجلس الوزراء
31	السيد فيصل الهيمص - رئيس هيئة الأوراق المالية
35	الجلسة الثانية: سياسات الدولة الاقتصادية نحو اقتصاد مرن ومستدام
37	النائب كاظم الشمري - عضو لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة
41	د. فاضل رضا - خبير اقتصادي ومستشار دولي
45	د. فلاح ثويني- رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة
55	الجلسة الثالثة: دور القطاع المصرفي والتكنولوجي في بناء اقتصاد مرن
57	د. يوسف خلف - رئيس جامعة الشعب
61	السيد علي حازم - رئيس الدائرة التجارية لشركة ايرثلنك
65	السيد عبد الله صهيب سلطان - خبير في مصرف الاقتصاد
71	رعاة المؤتمر
91	صور من المؤتمر

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحيّة، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

نبذة عن مؤتمر مركز البيدر السنوي «التحول نحو اقتصاد مرن في العراق»

يعقد مركز البيدر للدراسات والتخطيط مؤتمره السنوي بعنوان: «التحول نحو اقتصاد مرن في العراق» وذلك في ظل تحولات عميقة ومتسارعة يشهدها العالم على المستويات الإقليمية والدولية وفي مختلف القطاعات، والعراق اليوم ليس بعيداً عن هذه التغيرات والتحولات لا سيما في مجالها الاقتصادي. وقد توالى عقود من الحروب والحصار التي أرهقت القطاع الاقتصادي العراقي وبناه التحتية، وما تبعها من أزمات سياسية واقتصادية وأمنية، الأمر الذي عرقل التنمية بمفهومها الشامل. وقد ظل الاقتصاد العراقي رهيناً لطبيعته الريعية، معتمداً بشكل شبه كامل على تصدير النفط، مما جعله ضعيفاً وعرضه للتأثر بأي أزمة إقليمية أو دولية، لا سيما تلك المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، والأمن الغذائي، والتطور التكنولوجي، والتغيرات المناخية، فضلاً عن التحديات المحلية المتعلقة بالنمو السكاني، والهجرة من الريف، وارتفاع البطالة وغيرها، مما يستدعي التحرك المدروس لتطوير الاقتصاد العراقي بآليات وطنية مسؤولة تضمن الاستدامة والمرونة الكافية لمواجهة مختلف التحديات.

إن المؤتمر يهدف إلى طرح آراء وأفكارٍ تدفع عملياً نحو تحقيق اقتصاد مرن ومستدام قادر على التكيف مع التغيرات والأزمات، من خلال تقديم رؤى وحلول مبتكرة والاستفادة من تجارب دولية ناجحة تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة وتقوية البنية التحتية الاقتصادية، وذلك عبر ثلاثة محاور رئيسة هي:

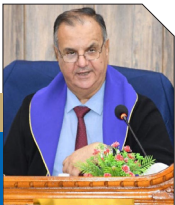
المحور الأول: هوية الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 م.

المحور الثاني: سياسات الدولة الاقتصادية نحو اقتصاد مرن ومستدام.

المحور الثالث: دور القطاع المصرفي والتكنولوجي في بناء اقتصاد مرن.

وحرص المركز على حضور ومشاركة عدد من الباحثين والأكاديميين والخبراء في السياسات الاقتصادية من داخل العراق وخارجه، مع صناع القرار في الحكومة وأصحاب المصلحة لتقديم آراء علمية وموضوعية؛ بما يساعد في تحقيق الهدف العام للمؤتمر.

اللجنة الاستشارية للمؤتمر

 أ.د. وفاء جعفر المهداوي استاذة الاقتصاد في الجامعة المستنصرية	 د. مظهر محمد صالح مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية
 د. أحمد صبيح عميد كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية	 د. عقيل الانصاري مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية
 د. فلاح حسن ثويني استاذ الاقتصاد النقدي والمصرفي في الجامعة المستنصرية	 أ.د. عماد عبد اللطيف رئيس قسم العلوم المحاسبية والمصرفية في كلية الفارابي
 د. يوسف خلف يوسف رئيس جامعة الشعب	 د. جعفر باقر الدجيلي رئيس لجنة عمداء تخصصات العلوم الادارية والاقتصادية في الجامعات العراقية

اللجنة التنظيمية للمؤتمر

• د. أسامة الشبيب - المدير التنفيذي للمركز

• السيد مؤيد مجيد حمود

• السيد غزوان رفيق المنهلاوي

• السيد عدنان غيلان قاسم

• السيد احمد ضياء عبيد

• السيد حيدر جواد كسار

• السيد فواز فلاح خضير

• السيد سنان كامل علوان

• السيدة د. شهد غالب الربيعي

• السيد الوليد مؤيد مجيد





د. أسامة الشبيب

المدير التنفيذي لمركز البيدر
للدراستات والتخطيط

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة أصحاب المعالي والسيادة المحترمون.

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والمقامات، السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته.

نرحب بالأخوة الحضور في مؤتمر مركز البيدر للدراسات والتخطيط الذي حمل عنوان: (التحول نحو اقتصاد مرّن في العراق) وهو موضوع له أهميته في محاولات بناء العراق وتقديم رؤية عملية لوضعه على المسار الصحيح في الجانب الاقتصادي.

إن الاقتصاد المرّن من المواضيع البالغة الأهمية التي عكف عليها أهل الاختصاص في العالم، وذلك بهدف وضع سياسة اقتصادية قادرة على مواجهة الطوارئ والمتغيرات المفاجئة التي يمر بها البلد. بمعنى رسم خطط تمتلك مرونة عالية في تكييف اقتصاد الدولة مع أي أزمة قد تحدث، بحيث تتمكن من مسايرة الأوضاع دون الوقوع في خطر الانهيار.

وقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى أن التخطيط للاقتصاد المرّن يجب أن يكون بالمستوى الذي يتفوق فيه على الأزمة الطارئة، بمعنى أن لا تؤثر على المواطن ولا تواجه

السياسة الاقتصادية للدولة هبوطاً في أدائها السابق.

إن القضية المحورية في سياسة الاقتصاد المرن، تقوم على التخطيط بالدرجة الأساس، فهو القاعدة الأولى والثابتة التي تحدد شكل هذا الاقتصاد، وبغير التخطيط الشامل والدقيق فإن مستقبل الدولة سيكون سائراً عند الحافات الخطرة. ففي الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم عام 2007 - 2008 تصدعت اقتصاديات دول كانت تصنف على أنها الأغنى والأكثر استقراراً في العالم، وذلك لعدم وجود رؤية تخطيطية مسبقة، كفيلة بالتعامل مع المتغيرات العالمية، في حين وجدنا أن هناك دولاً أخرى لم تتأثر بتلك الأزمة؛ لأنها بنت اقتصادها على أساس مرن وفق تخطيط علمي ودقيق.

في عالم اليوم أصبحت الأزمات جزءاً من الواقع المعاش، ولا يمكن لأي حكومة مسؤولية تجاه شعبها أن تركز إلى القول بأن الأمور في ثبات وأننا نعيش الخير والاستقرار، فالمتغيرات هي سمة العالم، والطوارئ هي الحدث الذي يكاد يكون مألوفاً، وهذا الذي يفرض أن يكون التخطيط مبكراً وعميقاً وشاملاً.

إننا نلاحظ كتجربة قائمة حالياً، ما يجري في فلسطين ولبنان وإيران واليمن والمنطقة عموماً، فعملية عسكرية نفذتها حركة حماس وما تبعها من تدمير إسرائيلي إجرامي، تطورت بسرعة لتتحول إلى زلزال يهدد المنطقة بأسرها بتداعيات خطيرة، واتسعت دائرة النار لتتذر باحتمال اشتعال كبير، وهذا يعني أن مخاطر جسيمة قد تحدث في اقتصاديات دول المنطقة، وقد تتأثر نتيجة ذلك دول أخرى بعيدة تبعاً لتطورات الحرب وتداعياتها.

دعوتنا للإخوة الحضور وللمختصين الكرام، أن يكون هذا الموضوع مجال عنايتهم واهتماماتهم لتقديم خدمة مطلوبة تجاه شعبنا ووطننا، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جلسات المؤتمر

الجلسة الاولى: هوية الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

المتحدثون:

- د. علي العلاق - محافظ البنك المركزي العراقي
- د. عامر العضاض - مستشار رئيس مجلس الوزراء
- السيد فيصل الهيمص - رئيس هيئة الاوراق المالية
- إدارة الجلسة: رافت البلداوي

الجلسة الثانية: سياسات الدولة الاقتصادية نحو اقتصاد مرن ومستدام

المتحدثون:

- النائب كاظم الشمري - عضو لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة النيابية
- د. فاضل رضا - خبير اقتصادي ومستشار دولي
- د. فلاح ثويني - رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة
- إدارة الجلسة : محمد المؤمن

الجلسة الثالثة: دور القطاع المصرفي والتكنولوجي في بناء اقتصاد مرن

المتحدثون:

- السيد علي حازم - رئيس الدائرة التجارية لشركة إيرثلنك
- د. يوسف خلف - رئيس جامعة الشعب
- السيد عبدالله صهيب سلطان - خبير في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل
- إدارة الجلسة: د. محمد جمال

الجلسة الأولى

هوية الاقتصاد العراقي بعد عام 2003



المتحدثون:

1. د. علي العلاق - محافظ البنك المركزي العراقي
 2. د. عامر العضاض - مستشار رئيس الوزراء
 3. السيد فيصل الهميص - رئيس هيئة الأوراق المالية
- مدير الجلسة: السيد رأفت البلداوي



د. علي الحلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

أذا أردنا أن نقرب من العنوان الذي هو محل النقاش في هذا الملتقى (المرونة في الاقتصاد) وهو عنوان دقيق ومهم ويرتبط ارتباطاً كبيراً بموضوع الاقتصاد العراقي فإنّ علينا أن نعرف بدقة ما هي المرونة في هذا الإطار، لأن هناك مرونة تتعلق بقدرة الاقتصاد على مواجهة المتغيرات والظروف وما يتعرض له الاقتصاد من صدمات أو مفاجآت، وهي صفة بلا شك تعتري الاقتصاد العراقي لكون الموارد النفطية هي التي تحدد وتقيّد وتعرّض البلد إلى مختلف المتغيرات بسبب هذا الاعتماد الأساسي على مورد واحد، فهذا هو الجانب الأول، أما إذا كنا نتناول الموضوع في إطار تحقيق الاستدامة المالية لنقول أنه الاستقرار المالي فهذا الجانب يتطلب النظر إلى موضوع المرونة والقدرة على مواجهة مثل هذه المتغيرات أو التطورات أو الصدمات التي تحدث بسبب الاعتماد على مورد واحد، والجانب الثاني يتعلق بمرونة الاقتصاد بشكل عام يعني قدرة الاقتصاد على استخدام الموارد بشكل فعال تضمن لهذا الاقتصاد النمو فضلاً عن الاستقرار وتحقيق معدلات طموحة في إطار التشغيل والاستثمار والنمو وغيرها. الحقيقة لا يمكن أن نفصل الموضوعين في هذه الحالة ولذلك لابد من وجود استراتيجية شاملة في الحالة العراقية تركز على التشخيص أولاً وآثار هذه الظاهرة ومن ثم تقوم برسم سياسات مركزها أو محورها خلق اقتصاد متنوع وقاعدة إنتاجية متنوعة وشراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك

الانتقال إلى تحريك الأدوات -أدوات السياسة الاقتصادية - سواء كانت المالية أو النقدية لدعم هذه التوجهات.

إن واحدة من أدوات السياسة المالية الأساسية التي تمتلكها الحكومة ولربما الدولة وتأخذ طابعاً تشريعياً قانونياً هي الموازنة العامة للدولة التي تشكل ركناً أساسياً في تحديد مسارات الاقتصاد والاستثمار والتشغيل والنمو وغيرها فضلاً عن القدرة على مواجهة المتغيرات التي تمثل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي في العراق خاصة وأنه في غياب التخطيط لهذا الجانب أصبح هناك نوع من التحدي الكبير يتمثل في أنَّ المرونة في جانب الإنفاق هي مرونة محدودة جداً وهذا يتطلب أن تكون هناك قدرة على تغطية هذا الإنفاق وبذلك فإن إعادة بناء الموازنة العامة للدولة أمرٌ ضروريٌّ جداً ولأن الإنفاق العام للدولة هو الذي يحدد مسارات عديدة ويحدد شكل التوجهات الاقتصادية المختلفة وأيضاً القدرة على مواجهة التحديات التي تتعلق بالتغيرات والطوارئ التي تحدث في هذا الإطار ولذلك فإني أرى أنَّ إعادة توصيف عمل الحكومة بشكل عام وانعكاساتها في الموازنة العامة للدولة أمرٌ ضروريٌّ جداً، ودعوة دولة رئيس الوزراء الأخيرة في مسألة إعادة توصيف أو هيكلة وزارات الدولة وقوانينها وهيكلها التنظيمية تصب في معالجة أو جزء من معالجة مهمة جداً لأن جزءاً من إعادة توصيف الاقتصاد يتطلب إعادة توصيف دور الحكومة ودور الوزارات بالاتجاه الذي نتحدث عنه في أن يكون هناك اقتصاد مرن يقوم على أساس الشراكة مع القطاع الخاص وتنويع القاعدة الإنتاجية.

تعددت الأحاديث حول إمكانية تعدد مصادر الموازنة وتنوعها مع هذه الظروف ومحدودية النشاطات الاقتصادية في قواعدها الأساسية التي تتمثل بالصناعة والزراعة ولكن هناك حديثاً عن أن هناك قنواتٍ أو مواردٍ أو إيراداتٍ يمكن أن تتحقق لو كان هناك حقيقة وجود كفاءة وفاعلية ونزاهة في تحقيق الإيرادات وتعظيمها، وهناك مصادر عديدة لهذه الإيرادات لكنها مع الأسف لا تزال بحدها الأدنى يعني هناك فرص كبيرة

لا يسع المجال لذكرها ونحن الآن نناقش في المجلس الوزاري للاقتصاد ما هي الإيرادات التي يمكن تعظيمها ونلاحظ أنها كثيرة فعلاً يمكن أن تحقق مصادر مهمة، المشكلة التي تحصل الآن هي التكيف مع التغير الذي يحصل في أسعار النفط ويؤدي إلى انخفاض إيرادات الموازنة العامة للدولة إذ ينعكس على الموازنة الاستثمارية لأنه كما بينّا أن الموازنة التشغيلية أصبحت موازنة عديمة المرونة تقريباً لأن الجزء الأكبر والأعظم منها هو يتمثل بالرواتب والأجور ولذلك في كل المراحل السابقة والحالية عندما يكون هناك انخفاض في أسعار النفط وبالتالي انخفاض في إيرادات الموازنة العامة للدولة يكون المتأثر الأول هو الجانب الاستثماري في الموازنة العامة للدولة يعني مسيرة الدورة الاقتصادية أصبحت ظاهرة مضرّة كثيراً بالاستقرار والاستدامة المالية العامة للدولة، يعني عندما تكون هناك إيرادات عالية تزداد النفقات التشغيلية وعندما تنخفض هذه الإيرادات تكون معالجة الوضع عن طريق إيقاف أو تخفيض المشاريع الاستثمارية وهي ظاهرة تناسب عكسياً مع ما نتحدث عنه الآن في أن يكون هناك اقتصاد مرّن.

وعليه تتشكل السياسة الاقتصادية من السياسة النقدية مع السياسة المالية، ولابد أولاً من وجود تنسيق فعال بين السياستين لكي نصل إلى النتائج المطلوبة، ولربما يحتاج هذا التنسيق إلى الكثير من الارتقاء والتفاعل ونحن نعمل على ذلك، وهناك ملامح أولية لهذا التنسيق بعد محاولات امتدت لسنوات طويلة لأن هذا التفاعل مهم جداً لتأثير السياسة المالية على السياسة النقدية كما هو معروف ويجب أن يكون هناك حضور للمفاهيم في إطار السياسة المالية لكي يقاس حجم التأثير الذي يحصل على السياسة النقدية نفسها على سبيل المثال إعداد الموازنة العامة للدولة يجب أن يكون البنك المركزي شريكاً أساسياً في رسم ملامحها وحجمها لأن ذلك يتعلق بشكل كبير بوظيفة البنك المركزي والأهداف التي يسعى لتحقيقها وعلى سبيل المثال حجم العجز في الموازنة العامة للدولة له تأثير كبير ومباشر على السياسة النقدية ولذلك يجب أن يدرس بعناية وبتنسيق مباشر مع البنك

المركزي لكي تكون الآثار المرجوة آثاراً إيجابية وليست سلبية، الجانب الآخر في الحقيقة هو غياب برامج دعم تمويل القطاع الخاص في الموازنات العامة للدولة طيلة السنوات الماضية نحن نتحدث دائماً عن دعم القطاع الخاص وضرورة أن يكون شريكاً أساسياً مع الحكومة في تنفيذ البرامج الاقتصادية والأخذ بإدارة الكثير من القطاعات ولكن الحقيقة من النادر أن نجد ترجمة فعلية لذلك، فالموازنة العامة للدولة هي التي تكشف عن السياسات المختلفة ونرى أن هناك غياباً لتمويل القطاع الخاص من خلال برامج تتضمنها الموازنة العامة للدولة ولذلك قام البنك المركزي بدور استثنائي وخطير واضطراري حقيقة لا تمارسه في العادة البنوك المركزية بأن يكون البنك المركزي ممولاً للمشاريع ومقرضاً للقطاعات الاقتصادية وهذه نسبة قليلة من البنوك المركزية في العالم التي تقوم بذلك لكن إدراكاً منا بأن هناك فراغاً كبيراً في هذا الجانب قام البنك المركزي بإطلاق مبادرات تتعلق بتمويل القروض التي تتعلق بالوحدات السكنية والصناعية والزراعية والخدمية وغيرها وقد وصل هذا الرقم إلى أكثر من 13 ترليون دينار تم لتمويل مختلف النشاطات والمشاريع، فنلاحظ اليوم تقريباً 90% من مشاريع السكن في العراق والمجمعات السكنية على خارطة العراق هي تقريباً ممولة من البنك المركزي والتي كانت سبباً في تشغيل وديمومة الحركة الاقتصادية في ظروف صعبة، كذلك يتجه البنك المركزي الآن لدعم التحول أو التركيز على الاقتصاد المعرفي وأعتقد أن العراق من الدول المهمة كثيراً للتركيز على هذا الجانب. تكاد تكون مقومات الاقتصاد المعرفي في العراق مناسبة وحاضرة ولدينا فئة الشباب وهي الفئة الأوسع والقادرة على التعاطي مع التقنيات بمختلف أشكالها وإذا أخذنا نسبة الذين يشتركون بخدمات الهواتف النقالة والانترنت نجدها نسبة متقدمة وعالية جداً من بين الدول الأخرى وهذه يجب ان يأخذ استثمارها طريقه في أن يكون الاقتصاد المعرفي اقتصاداً حاضراً ومن الممكن أن نحفزه بمختلف الاتجاهات التي تقدم الخدمات الرقمية وتقدم الخدمات الالكترونية والتجارة الالكترونية والدفع الالكتروني

وغيرها، نحن نؤمن ونعتقد بأن الشباب في العراق قادر على أن يستثمر هذا التحول الكبير والتركيز على الجانب الاقتصادي المعرفي ويمكن شروط قيامه أسهل من الصناعات التقليدية أو العادية ونلاحظ الكثير من الشباب الآن في دول العالم يسكن في دولة ويقدم خدمات رقمية إلى دولة أخرى ويكسب من خلالها مبالغ طائلة وكبيرة فهذا حقيقة يحتاج إلى تحريك الجانب الرقمي والخدمات الرقمية والتقنيات المالية الحديثة، وهناك برامج وخطط متعددة يعمل عليها البنك المركزي لكي يكون جزءاً من الاقتصاد المعرفي على أقل تقدير في النشاطات المتعلقة بالجوانب المصرفية والمالية وغيرها.

الخلاصة:

1. لابد من وجود استراتيجية شاملة تشخص المشاكل والمعوقات وآثارها ومن ثم تقوم برسم السياسات الاقتصادية العامة والتي يكون هدفها خلق اقتصاد متنوع وقاعدة إنتاجية متنوعة وشراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص.
2. هناك العديد من الموارد والقنوات التي يمكن أن تسهم في تنويع الموازنة العامة في العراق بشرط توفر الكفاءة والفعالية والنزاهة في إدارتها.
3. لابد من التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لكي تتشكل السياسة الاقتصادية بالشكل المطلوب لتحقيق النتائج المرجوة.
4. يعدُّ العراق من الدول المؤهلة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، بفضل مقوماته المتاحة، خصوصاً مع وجود شريحة شبابية واسعة قادرة على التعامل مع التقنيات بمختلف أشكالها.



د. عامر العضا

مستشار رئيس مجلس الوزراء

تنقسم السياسات الاقتصادية إلى السياسات المالية والنقدية والتجارية وتوضع حسب توجه الدولة الذي يحدد دور الدولة في العملية الاقتصادية وبغض النظر عن الاتجاهات السياسية فإن الدولة من وجهة نظر اقتصادية يقتصر دورها على معالجة فشل السوق الفعال من توفير احتياجات المجتمع ولأن العراق ينتقل من المرحلة الاشتراكية إلى مرحلة اقتصاد السوق الفعال فستعمل هذه السياسات على معالجة هيكليّة قد يكون مكانها الحقيقي في برنامج الإصلاح، وتلعب السياسات الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل المشهد المالي للدولة، وتحديد مسار نموها، ومعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة، فالسياسات الاقتصادية هي مجموعة من الاستراتيجيات والقرارات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل الحكومات والمصارف المركزية للتأثير وإدارة الأنشطة الاقتصادية داخل البلاد. وتشمل السياسات الاقتصادية:

– السياسات النقدية: تتحكم البنوك المركزية في السياسات النقدية من خلال تحديد معدلات الفائدة وحجم المعروض النقدي. وتستخدم السياسات النقدية لتنظيم الاقتصاد وإدارة التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

– السياسات المالية: تتحكم الحكومات في السياسات المالية من خلال إدارة

العمليات المالية وتحفيز الاقتصاد، وتوزيع الدخل.

- السياسات التجارية: تتحكم الحكومات في السياسات التجارية من خلال إدارتها للجدار الجمركي الذي يعد أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة في إدارة اقتصادها مع خلق أسواق فعالة تتسم بالتنافسية وتنظيم ارتباط التجارة الداخلية مع التجارة الدولية.

- السياسات القطاعية: تركز السياسات القطاعية على تطوير وتنظيم قطاعات اقتصادية محددة، مثل الزراعة والصناعة والخدمات الأساسية. وتستخدم السياسات القطاعية لتحسين الإنتاجية والكفاءة، وخلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار.

ويشتمل دور الدولة في السياسة الاقتصادية العامة على ما يأتي:

- توفير المرافق المشتركة مثل الطرق والبنى التحتية والمساحات الخضراء (بسبب مشكلة الراكب المجاني الذي يمتنع عن الدفع ولكن يستخدم الطريق المشترك).
- توفير خدمات الدفاع والأمن (لأن السوق يوفر قوات مرتزقة لا يمكن الثقة بها).
- التعليم وخصوصاً للموهوبين، لأن الموهوب من أصول الدولة (مشروع رأس مال بشري) وقد لا يستثمر فيه السوق لتطويره بشكل كافٍ للصالح العام ولأن التعليم يخلق مواطناً جيداً وهي فرصة خلق روح المواطنة ويحقق حقوق الإنسان.

● دور الدولة الاقتصادي:

- تمكين وتحفيز الإنتاج:

السياسات العامة المالية

السياسات العامة النقدية

السياسات العامة التجارية

– المسؤولية الاجتماعية في تأمين عدالة التوزيع

– التنظيم والرقابة

إن دور الدولة الشمولي هو أحد أهم التحديات التي يجب على الاقتصاد العراقي أن يتخطاها وهو الخروج من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد حر يحفز الاستثمار والنمو وزيادة الإنتاج بشكل يوظف عوامل الإنتاج بكفاءة ولذا فإن الاقتصاد العراقي يجب أن تحدد أهدافه بمحورين، محور تمكين الإنتاج ومحور التوزيع.

محور تمكين وتحفيز الإنتاج

● بهدف زيادة كفاءة ترشيد عوامل الإنتاج تؤسس الدولة اقتصاد السوق الفعال الشفاف وتتجنب التدخل إلا لمنع ضرر أو تحقيق منفعة لا يحققها السوق الفعال.

● لا تفرض الدولة سعراً ولا تحدد سقفاً له أو حداً أدنى إلا في حال الممارسات الاحتكارية أو الإغراق

● تعتمد الدولة في تنفيذ مهامها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلا في الأمور التي تخص القطاعات الأمنية والعسكرية أو القطاعات المحظورة قانوناً.

● تنظيم فعالية وكفاءة السوق.

1. تشجيع التنافسية ومنع الاحتكار.

- تسهيل عملية الدخول إلى السوق والترخيص.

- تتساوى حقوق وواجبات الشركات الحكومية والخاصة إلا في القطاعات الأمنية .
- منع العمليات الاحتكارية أو عمليات التنسيق الضار بين الأطراف في السوق.
- 2-الإضرار بالبيئة من الآثار الجانبية للعملية الاقتصادية.
- 3-منع استنزاف أو سوء استخدام السلع والخدمات العامة.
- 4-توفر المعلومات التي من شأنها الزيادة من كفاءة وفعالية السوق.

محور دور الدولة في إعادة التوزيع

محور التوزيع: دور الدولة في إعادة التوزيع لتكريس مسؤولياتها الاجتماعية حيث تركز السياسات العامة للدولة على ضمان حقوق المواطن وحماية الفئات الهشة وبناء رأس المال الاجتماعي بأقل تأثير على كفاءة الاقتصاد الإنتاجي والتنمية المستدامة ووفقاً لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

دعم الدولة: تعتمد الدولة الدعم النقدي المباشر بدلاً من الدعم السلعي والتزام المستفيدين بشروط التنمية الاجتماعية التالية:

- التحاق الأطفال بالمدارس

- التخطيط الأسري

- احترام القانون

أهداف سياسات تحول الدعم إلى نقد

حظيت عمليات التحول إلى الدعم النقدي بأهمية متزايدة كمنهج بديل لبرامج الدعم التقليدي (السلي)، من خلال تقديم المساعدة المالية المباشرة للأفراد والأسر. والأهداف المحتملة لعمليات تحويل النقد كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي:

- مكافحة الأسواق الرمادية والفساد المصاحب.

-الكفاءة والاستهداف.

-الحرية الفردية والاختيار.

- تحفيز السوق والاقتصادات المحلية.

- تقليل التأثيرات المشوهة.

- كفاءة التكلفة.

الخلاصة :

1. من التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي هي الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

2. ضرورة تحسين كفاءة عوامل الإنتاج وزيادة الإنتاجية لتوظيف موارد البلاد بكفاءة.

3. أهمية تنوع مصادر الدخل والانتاج في العراق وعدم الاعتماد على مصدر النفط فقط.



السيد فيصل الهيمص
رئيس هيئة الأوراق المالية

تزدهر الأسواق المالية عندما يكون هناك دخول للاستثمارات الأجنبية عبر محافظ استثمارية عالمية على سبيل المثال شركة بلاك روك ومحافظ أخرى فهي تعمل بأكثر من سوق مال حول العالم لانتهاز الفرص وتعظيم إيرادات هذه المحافظ وتقديم العائد الأعلى للمستثمرين بهذه المحافظ، نحن في سوق العراق توجد لدينا حوالي تسع محافظ أجنبية تعمل في سوق العراق للأوراق المالية وهذه متنوعة وعلى جنسيات متعددة منها أمريكية منها أوروبية وكذلك آسيوية، أكبر واحدة تتداول بما مجموعه حوالي 500 مليون دولار في سوق العراق للأوراق المالية، ونسعى لزيادة عدد هذه المحافظ وأيضاً زيادة تداولات الأجانب في سوق العراق للأوراق المالية، عندما نتحدث عن العوائق التي تمنعنا من تنفيذ هذا على مدى السنوات التي مضت فالسبب يعود للبيروقراطية الموجودة وعدم المرونة في التعامل، فعلى سبيل المثال المحافظ الموجودة والعاملة حالياً في سوق الأوراق المالية ترغب بزيادة استثماراتها من 500 مليون إلى مليار دولار لكنهم لا يقدرّون على إجراء هذه الزيادة لأنه وبكل بساطة إن الحد الأعلى المسموح به للمستثمر الأجنبي 49% كتملك في الشركات العامة لا يستطيع زيادة استثماراته في هذه الشركة وهي بالنسبة له تمثل الفرصة لتحقيق العائد الأفضل بالنسبة للمستثمرين وتم طرح معالجة هذا الأمر في

مسودة قانون هيئة الأوراق المالية العراقية على أن تكون نسبة مساهمة الأجنبي تصل إلى 75% في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولم نوفق في إقناع مجلس الوزراء بهذا الموضوع لأنهم قالوا إن هناك قانوناً رديفاً وهو قانون مسجل شركات وزارة التجارة الذي يعالج هذه المشكلة، فضلاً عن وجود معرقلات التخطيط لموازنة الدولة وتقسيم النفقات والتي يذهب معظمها إلى النفقات التشغيلية، وهذا في الحقيقة تحدٍ كبير يواجه الحكومة الحالية تحديداً في ظل التطوير و الإعمار الموجود وكذلك مواجهة المصاريف الكبيرة المبينة في الموازنة التشغيلية وكيفية توفير الأموال، فالبيروقراطية الموجودة بعمل كافة مؤسسات الدولة تجعل الاقتصاد غير مرن وتجعله أيضاً بيئة طاردة لجلب الاستثمارات الأجنبية، فعلى سبيل المثال عندما يريد أجنبي تأسيس شركة داخل العراق يحتاج خمسة أشهر حتى ينجز هذه المعاملة بينما تلاقي في دول أخرى أنه ممكن أن يتم تسجيل الشركة خلال خمسة عشر دقيقة كما هو الحال في دبي وتركيا والسعودية فكان من المفترض أن نتعلم من هذه التجارب لاسيما أن العراق هو بلد غني فضلاً عن الموارد البشرية المتعلمة كذلك وجود الرغبة الحقيقية من قبل كافة الدول للاستثمار في العراق وعليه لابد أن نذهب إلى أين وصل الآخرون ونبتدئ من هذه النقطة فتطوير الاقتصاد وتشكيل نوع الإيراد الذي من الممكن أن ينوع الإيرادات العراقية ويقلل اعتمادها على النفط كنوع واحد من الإيرادات.

في نهاية الأمر إن التشريعات والقوانين النافذة كلها يجب أن تعالج لأننا نتحدث الآن عن قوانين بنيت بحقب ماضية ولم تُعر انتباهاً للتطورات التي ستحصل مستقبلاً والتطورات التي أصبحت اليوم تطورات هائلة فهذا الموضوع لابد من معالجته بقوانين مرنة لتكوين بيئة جاذبة للاستثمار فضلاً عن تفعيل دور الدوائر الاقتصادية لتعريف العالم بالعراق ومدى وجود الفرص الاستثمارية في هذا البلد الخصب لجلب الاستثمارات الأجنبية.

في عام 2003 كان هناك هيمنة كبيرة للمصارف الحكومية كمصرف الرشيد والرافدين التي كانت تمثل تقريباً 99% من العمل المصرفي بالعراق وبعدها تم خلق كيان آخر وهو المصرف العراقي للتجارة لأسباب معروفة وهي العقوبات الموجودة على وزارة المالية على مصرف الرافدين وذلك لتسهيل استيرادات الدولة العراقية من الخارج، ثم ابتدأت هناك فرصة أخرى للمصارف الأهلية بالدخول بشراكات إقليمية وكذلك زيادة حجم أعمالها في العراق وهذه جميعها أمور ايجابية حدثت في القطاع المصرفي، فمثلاً من عام 2003 إلى عام 2013 كانت هناك نهضة حقيقية بالقطاع المصرفي لكن هذه النهضة توقفت بسبب اضطراري وهو مشكلة داعش عام 2014 إلى حوالي 2016، فالبنوك لديها فروع في الأماكن المتأثرة وهناك مخاطر عالية في العمل المصرفي هناك فحجبت نفسها عن العمل وانعكس وهذا بركود اقتصادي آنذاك، وتغلبننا عليه بحلول 2018 وابتدأت الدورة الاقتصادية تدور وابتدأت الاستثمارات وعمليات الاقتراض بالعودة إلى الساحة الحقيقة منذ مجيء هذه الحكومة كانت هناك رغبة حقيقية في التحول بعمل القطاع العام من استلام النقد ورقياً إلى الدفع النقدي الإلكتروني وطبعاً البنك المركزي كان له دور مشهود وواضح في تفعيل هذا وأيضاً دعم الحكومة باتجاه هذا النشاط بقيادة السيد محافظ البنك المركزي وهذا ما نلمسه اليوم يعني من حوالي سنة كانت المدفوعات الإلكترونية قليلة حسب ما سمعت بتصريح مؤخراً من قبل السيد المحافظ أن هناك اليوم حوالي 20 مليون مستخدم لبطاقات الدفع الإلكتروني وهذا طبعاً يمثل 50% من العدد الكلي لمواطني جمهورية العراق فهذا شيء إيجابي والحكومة متجهة باتجاه خطوات أخرى لتحسين بيئة الدفع الإلكتروني بمعاملات مختلف الوزارات والحكومات مع المواطنين أو الشركات عبر وسائل الدفع الإلكتروني وهذا سوف ينعكس أيضاً بأنه يكون هناك قطاع مصرفي فعال عبر عمليات تسوية وتسريع استلام النقود بالمعاملات المالية والمصرفية.

الخلاصة:

1. يوجد في سوق العراق للأوراق المالية تسع محافظ استثمارية أجنبية من جنسيات مختلفة، مع تداولات تصل إلى 500 مليون دولار، ويسعى العراق لزيادة عدد هذه المحافظ وتحفيز تداولات الأجانب في العراق.
2. يعاني العراق من بيروقراطية تؤثر على مرونة الاقتصاد وجذب الاستثمارات، مثل التأخير الكبير في إجراءات تأسيس الشركات.
3. شهد العراق نهضة في القطاع المصرفي بعد 2003، لكن التحديات الأمنية أثرت على نموه. مؤخراً، هناك توجه حقيقي لتحسين بيئة الدفع الإلكتروني، حيث زادت أعداد مستخدمي بطاقات الدفع الإلكتروني إلى 20 مليون، مما يعزز كفاءة المعاملات المصرفية ويؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

الجلسة الثانية

سياسات الدولة الاقتصادية نحو اقتصاد مرن ومستدام



المتحدثون:

- 1- النائب كاظم الشمري: عضو لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة
 - 2- د. فاضل رضا - خبير اقتصادي ومستشار دولي
 - 3- د. فلاح ثويني- رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة
- مدير الجلسة: السيد محمد المؤمن .



النائب كاظم الشمري

عضو لجنة الاقتصاد والصناعة
والتجارة النيابية

إن مسؤولية بناء اقتصاد مرن ليست مسؤولية جهة واحدة فقط وإنما مسؤولية الدولة في مؤسساتها كافة وأعتقد أن أولى الخطوات باتجاه بناء هذا الاقتصاد هي خلق بيئة تؤمن بمذهب الدولة الاقتصادي أو فلسفة الدولة الاقتصادية، وأول ما يستهدف بهذه البيئة وهذه الثقافة هو الموظف العام وأقصد بالموظف العام، الموظف من استعلامات الوزارة إلى الوزير، نحن نواجه مشكلة كبيرة في ثقافة الموظف العام باتجاه تبني فلسفة الدولة الاقتصادية، والمعروف عن العراق بعد عام 2003 أنه تحول إلى اقتصاد السوق وهذا الأمر نصّ عليه الدستور وفي القوانين التي تم تشريعها من مجلس النواب لكن هذه القوانين وللأسف الشديد معظمها بقيت حبراً على ورق ولم يتم تبني فلسفة الدولة الاقتصادية وهي اقتصاد السوق، ولعل هذا مثل قريب جداً أطرحه، وهو قانون الاستثمار الذي شرع عام 2006 رقم 13 هذا القانون انتزع صلاحية الوزارات فيما يتعلق بإدارة أراضيها عن طريق الاستثمار وحصص الاستثمار في هيئة وطنية وأيضاً تم تأسيس هيئات محلية في المحافظات، الذي حصل أن الوزارات بقيت متمسكة بأراضيها فكان المفترض أن تقدم ما لديها من أفكار ومن مشاريع استثمارية إلى هذه الهيئة والهيئة بدورها تعد خارطة استثمارية وبعد ذلك تعرض هذه المشاريع الاستثمارية على الاستثمار، الذي حدث

أن الوزارات بقيت متمسكة بأراضيها وبقيت تشكل أقساماً لإدارة الأراضي الاستثمارية بل بعض الوزارات استحدثت مديريات عامة في وزاراتها في الوقت الذي منعها قانون الاستثمار من ذلك وهذا يعني الالتفاف على القانون، في سبيل التمسك بالصلاحيات فكيف يمكن بناء اقتصاد مرن والاستثمار هو جزء أساس من بناء هذا الاقتصاد وأنا أقصد هنا الاستثمار بكل أشكاله الصناعي - والسكني أي مختلف أنواع الاستثمارات الموجودة، وعليه فإن الموظف في العراق ذو عقلية شمولية ولا يمكن التقدم باتجاه مرن من دون تثقيف الموظف، فعندما أقول خلق بيئة فإنما أعني هذه الكلمة، فالتخبط ليس في إدارة مجال الحكومة لقضية الملف الاقتصادي حتى في مجلس النواب توجد لجنة الاقتصاد والاستثمار وفي هذه الدورة تم شطرها إلى لجنتين هما لجنة الاستثمار والتنمية ولجنة الاقتصاد والتجارة والصناعة وكأن الاستثمار ليس أحد أوجه النشاط الاقتصادي، كما عرض قانون الاستثمار الصناعي وحدثت منازعة بين اللجنتين على طبيعة هذا الاستثمار وبقي القانون معطلاً حتى هذه اللحظة، فهذا ما أعنيه بخلق بيئة لكل موظف ولكل الآخرين وأعتقد أن هذه مسؤولية وطنية مشتركة تشريعية تنفيذية وبين كل القطاعات، مثال آخر عرض علينا مشروع قانون (مشروع قانون إصلاح القوانين الاقتصادية) وهذا عنوان مهم وخطير وإن من مميزات التشريع الناجح وحدة الموضوع ووحدة التشريع ووحدة المعالجة فكيف يعقل أن يعرض من قبل الحكومة مشروع قانون يعالج 12 قانون ويعدل 12 قانون في قانون واحد؟ والقوانين المقترحة للتعديل جميعها قوانين مهمة ومنها:

- قانون الجمارك

- قانون الشركات

- قانون الاستثمار

- قانون الاستثمار الصناعي
- قانون هيئة الأوراق المالية
- قانون المنافذ الحدودية
- قانون العلامات التجارية
- قانون تنظيم الوكالات التجارية
- قانون التجارة
- قانون هيئة المناطق الحرة

يريد في مشروع القانون المقترح مثلاً تعديل المادة 12 من قانون العلامات التجارية وتصبح بالشكل التالي، تعدل المادة 4 من قانون الشركات وتصبح بالشكل التالي.. فهذا لا يمكن العمل به ولا يمكن العمل بالصيغة المقترحة فعندما أريد تعديل قانون الجمارك على سبيل المثال أعدل على القانون الأم بالمواد المراد تعديلها، فعندما وصل إلينا هكذا مشروع قانون من قبل الحكومة فيعني أنه عرض قبلها على هيئة المستشارين وعلى مجلس الدولة، فيكون من المحتمل أن يتم إعادة تعديل مشروع القانون إلى الحكومة ونطلب منهم تعديل القانون الأم وإرساله إلى لجنة الاقتصاد النيابية، فضلاً عن وجود مشكلة أخرى وهي بالتعليمات التي تصدر لتنفيذ هذا القانون فأني من الجهات تصدر التعليمات؟ فبالحقيقة هناك فوضى فيما يتعلق بسياسة الدولة الاقتصادية فهي غير واضحة وغير متوازنة، هذا الأمر حتى في الموازنة نجد أن الموازنة عبارة عن مبالغ موزعة على الوزارات من دون أن توجد عملية تنمية حقيقية في أي قطاع من القطاعات، فمثلاً عندما نريد تطوير أحد القطاعات فالיום الموازنة أريدها أن تخدم القطاع الصناعي فهل

من المعقول وزارة الصناعة كانت حوالي أكثر من 150 شركة وفي عام 2017 تم دمج هذه الشركات وأصبحت 73 شركة وكانت جميع هذه الشركات خاسرة فما الحاجة بعد من استمرار عمل وزارة الصناعة؟ 73 شركة خاسرة باستثناء ثلاث شركات موجودة، فنحتاج إلى ثورة حقيقية في مجال إصلاح الاقتصاد العراقي وهذه الثورة يجب أن تبدأ من الحكومة ونحن في مجلس النواب في لجنة الاقتصاد على أتم الاستعداد لتبني كل التشريعات الهادفة.

الخلاصة:

1. بناء اقتصاد مرن هو مسؤولية مشتركة بين جميع مؤسسات الدولة، ويبدأ بتغيير ثقافة الموظف العام من مستوى الاستعلامات إلى الوزراء، ليتمكن الجميع من تبني فلسفة الاقتصاد الحر وفقاً للدستور والقوانين التي تم تشريعها بعد 2003.
2. العديد من القوانين التي تم تشريعها لم تُنفذ بشكل فعال، مثل قانون الاستثمار، حيث استمر تمسك الوزارات بصلاحياتها رغم وجود قوانين تحد من ذلك، مما يعرقل نمو الاقتصاد المرن ويزيد من البيروقراطية.
3. هناك مشاكل كبيرة في التشريعات المقترحة، مثل تعديل عدة قوانين في مشروع قانون واحد بطريقة غير فعّالة، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية. كما أن الموازنة الحالية تفتقر إلى عملية تنمية حقيقية للقطاعات الاقتصادية، مما يستدعي ثورة في الإصلاح الاقتصادي.



د. فاضل رضا
خبير اقتصادي ومستشار دولي

التنوع الاقتصادي مهم جداً ويرتبط بقطاعات مهمة كالزراعة وهو القطاع الذي من الممكن أن يكون أحد مكونات التنوع الاقتصادي لسبب أن الصناعة تحتاج لفترة طويلة لتهيئة المجتمع على المستوى التكنولوجي وأيضاً تحتاج إلى سوق كبيرة، فالزراعة هي أحد أهم الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التنوع الاقتصادي والدليل على ذلك أنه هنالك حوالي 20% من الأيدي العاملة تعمل بالزراعة، الآن هنالك 30% من المجتمع العراقي يعيش في الريف إضافة إلى هذا مع الأسف حوالي 27% من القاطنين في الريف هم تحت خط الفقر، فعلى الدولة أيضاً النظر لعملية تغيير نمط الدعم للقطاع الزراعي ودفعه باتجاه رفع قدرة وحدة المساحة ووحدة المياه وهذا يؤدي إلى رفع درجة الإنتاج وهو عنصر مهم جداً، إضافة إلى هذه هناك نقطة أخرى مهمة وهي استخدام التكنولوجيا، ففي العراق ومع الأسف ولحد الآن وخصوصاً في القطاع الزراعي فإن التكنولوجيا غير موجودة في مجال الري وفي مجال المكننة، لدرجة أن نسبة تكوين رأس المال بالقطاع الزراعي من النسبة الكلية هي 1% أو أقل من 1%، فهذه كلها أسس يجب التفكير فيها، أما بالنسبة لتجارب الدول الأخرى على سبيل المثال لا الحصر تركيا فهي من الدول التي

أعطت للقطاع الخاص أهمية كبيرة بحيث يستطيع تنويع الاقتصاد، العراق يجب أن ينهج مثل هذا النهج وهو توسيع قدرة القطاع الزراعي والأخذ بيد المبادرة في القطاع الزراعي وفي القطاع الصناعي، مع الأسف وعلى سبيل المثال القطاع الخاص في العراق جميع الفرص المقبلة للعمل نسبة 90% منها تكون معتمدة على الفئة الصغيرة من الشركات الصغيرة وبالتالي فإن هذه الشركات لا تحصل على التمويل إلا بقدر 5% منها تحصل على التمويل، فالمفارقة أنه لا يمكن للمؤسسات الصغيرة وخاصة الناشئة أن تعتمد على أنفسها لأن هذه الشركات بدأت من الصفر فهذه النقطة أيضاً مهمة بنفس الوقت، إن استخدام التكنولوجيا في العراق على مستوى الزراعة وعلى مستوى الصناعة لازلنا بعيدين جداً عنه، وإن الثروات في العالم موجودة عند شركات التكنولوجيا وبنفس الوقت إن التكنولوجيا تخفض تكلفة الإنتاج وبالتالي أيضاً ترفع من مستوى تبني التكنولوجيا من خلال العلم والمعرفة، فيعتمد اقتصاد المعرفة على التكنولوجيا إضافة إلى هذا هناك نقطة مهمة جداً وهي ربط الجامعات بالصناعة والزراعة فيجب على الدولة إعادة صياغة النظرة للزراعة يعني تحتاج تغيير عقلية مجتمعية وليس فقط تغيير قرارات، ولابد من الإشارة إلى أن الزراعة هي أكثر القطاعات بالعالم اعتماداً على استخدام التكنولوجيا، أما في العراق فالقطاع الزراعي هو أقل القطاعات استخداماً للتكنولوجيا وهذا مثال لعدم التطور، إذ توجد في دول العالم تكنولوجيا ترفع إنتاجية المساحة والمياه على سبيل المثال، فالدولة يجب أن تأخذ قراراً بتهيئة القطاع الخاص لتكوين قطاع اسمه تكنولوجيا المياه وهو يرتبط بحاجة المجتمع العراقي لتوفير الغذاء لأن العراق مقبل على تركيز سكاني بنهاية القرن أكبر من تركيا وإيران وأقصد بتكنولوجيا المياه أن يوجد في العالم قطاع تكنولوجي خاص بالمياه وهي التكنولوجيا المضغوطة بحيث لا تذهب بمشاريع كبيرة إنما مشاريع صغيرة وبالتالي تكلفتها أقل ومن ثم يكون قدرة المزارع عليها ممكنة، بالإضافة إلى أن التطور بتكنولوجيا المياه في العالم خطير وبالحقيقة نحن بعيدون جداً عنه، وأن خلق

قطاع تكنولوجيا المياه في العراق سوف يخدم الشباب أولاً خاصة ونحن لدينا 65% من المجتمع هم شباب وبالتالي ينشأ قطاع جديد يخلق فرص جديدة إضافة إلى هذا يلبي احتياجات العراق لرفع مستوى الإنتاجية للقطاع الزراعي فضلاً عن أن التدهور الحقيقي للتربة هو نتيجة للاستخدام السيئ للمياه وبالتالي تزداد الملوحة حيث تخرج آلاف الدوانم سنوياً من الزراعة نتيجة للاستخدام السيئ، ولذا أدعو البنك المركزي والمصارف والدولة أن تأخذ بهذا المنهج والاستفادة منه.

الخلاصة :

1. التنوع الاقتصادي ضروري لتطوير الاقتصاد الوطني، والزراعة تعد من القطاعات الرئيسة التي تسهم فيه.
2. من الضروري تحسين كفاءة استخدام الأراضي والمياه من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية
3. من المهم تطوير قطاع تكنولوجيا المياه في العراق باستخدام تقنيات منخفضة التكلفة لتحسين إنتاجية الزراعة وتقليل تدهور التربة.



د. فلاح حسن ثويني

رئيس قسم الدراسات
الاقتصادية في بيت الحكمة

السياسات الاقتصادية للدولة هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة للتأثير في أداء الاقتصاد الكلي، وهذه السياسات التي تسعى الحكومات لتحقيقها تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، مثل النمو الاقتصادي المستدام - الحد من الفقر - مكافحة التضخم - و توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة وغيرها .

الاقتصاد المرن والمستدام:هو الاقتصاد الذي يستطيع أن يتكيف مع التغيرات والتحديات والصدمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، مع الحفاظ على النمو في المدى الطويل دون استنزاف الموارد الطبيعية. أي هو الاقتصاد القادر على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية والتعافي منها بأقل قدر من التكاليف.

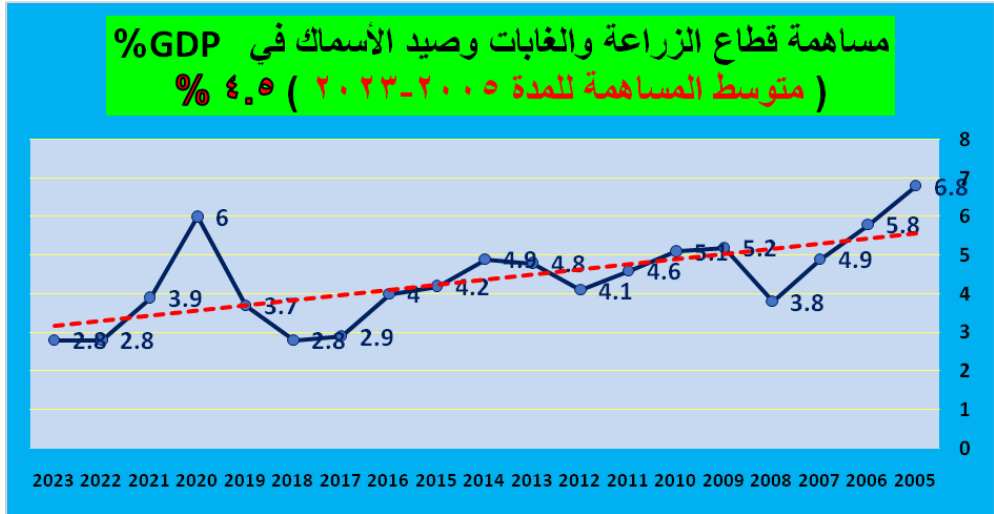
فالاقصاد المرن هو الذي يتم فيه العمل وفق رؤية مسبقة في العراق.

رؤية - عمل = حُلم

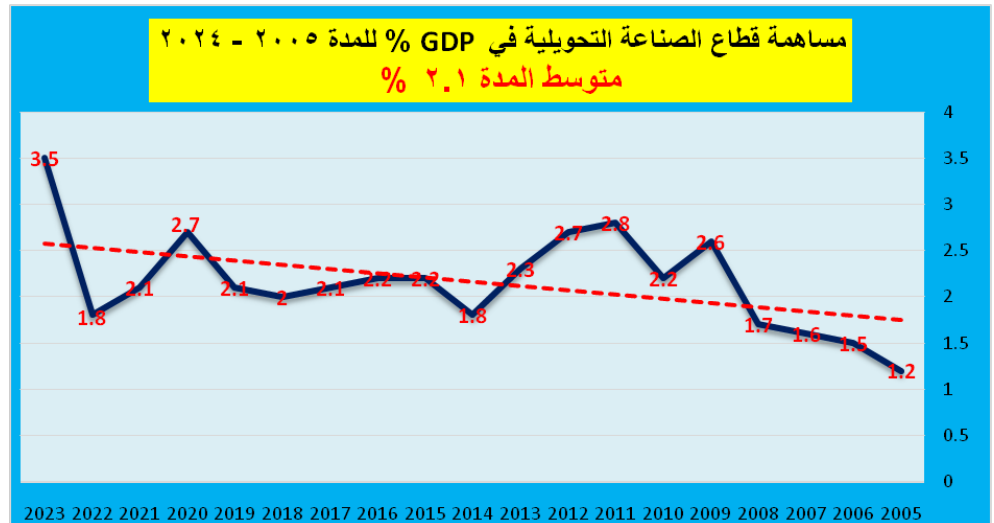
عمل - رؤية = هدر وخسائر في الموارد البشرية والمادية

رؤية + عمل = الحقيقة (القدرة على الإصلاح والتغيير)

السياسة الزراعية:



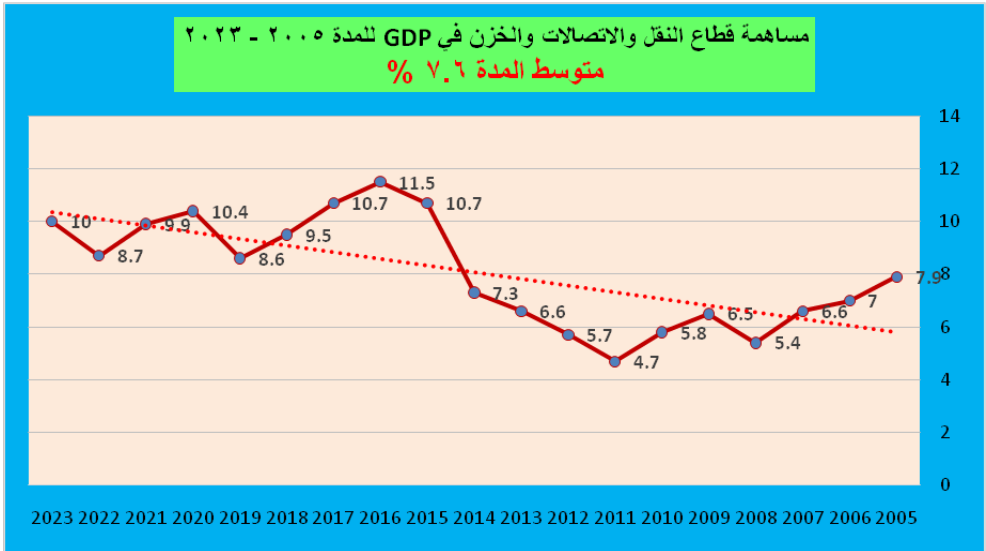
السياسة الصناعية (التحويلية) :



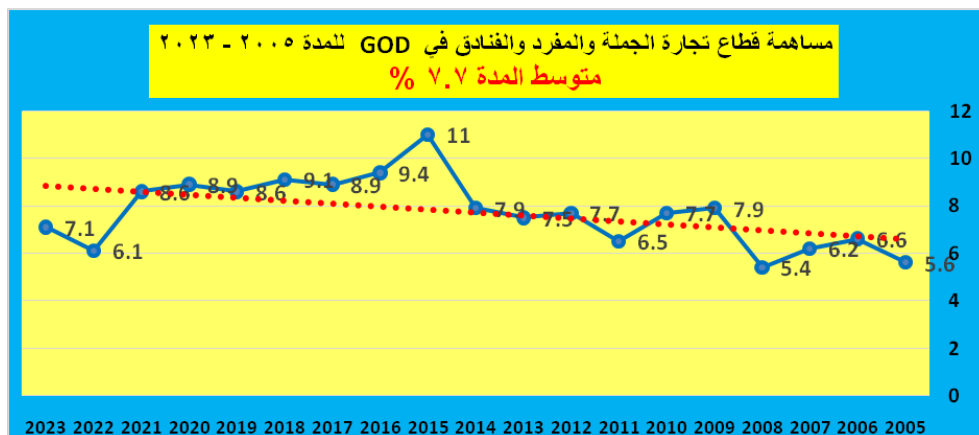
قطاع البناء والتشييد



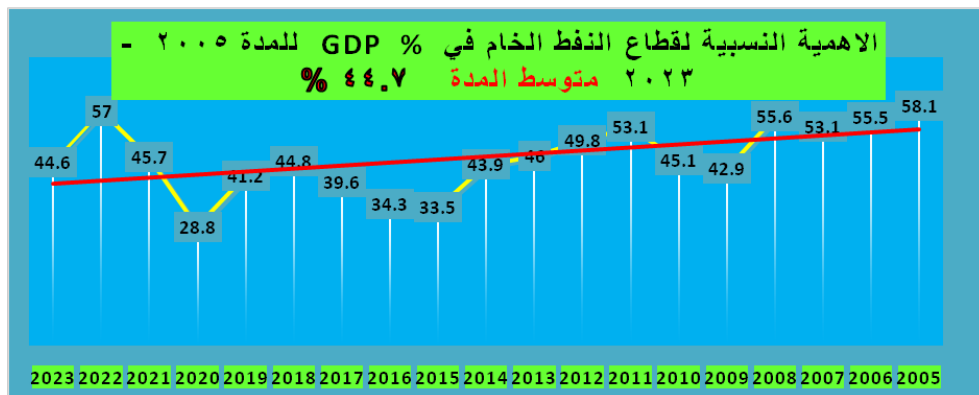
قطاع النقل والاتصالات



قطاع تجارة الجملة والمفرد



قطاع النفط الخام



السياسة المالية النقدية

هما نتاج للواقع السابق للاقتصاد العراقي :

إنفاق المال ... ليس هو المشكلة، بل إنفاق المال في غير محله هو المشكلة.

البنك المركزي... هو مؤسسة يمكنها خلق الائتمان لكن لا يمكنها خلق الثروة

خلاصة

إذا كان الاتجاه نحو الاستدامة والمرونة

فالمؤشرات السابقة للاقتصاد العراقي بعيدة عن تحقيق المرونة والاستدامة

متطلبات الاقتصاد المرّن والمستدام في العراق

إنّ تحقيق اقتصاد عراقي مرّن وقادر على مواجهة التحديات المتغيرة، ومستدام
يضمن رفاهية الأجيال القادمة، يتطلب تضامراً جهود مختلف القطاعات وتنفيذ مجموعة
من الإصلاحات الشاملة:

● تنويع مصادر الدخل:

1. تقليل الاعتماد على النفط: يتطلب العمل على تنويع مصادر الدخل من خلال
تشجيع القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

2. دعم القطاع الخاص: توفير بيئة جاذبة للاستثمار الخاص وتسهيل الإجراءات
البيروقراطية.

3. تطوير البنية التحتية: الاستثمار في بناء الطرق والموانئ والمطارات لتسهيل التجارة والنقل.

● تعزيز الكفاءة والإنتاجية:

1. الإصلاح الإداري: محاربة الفساد وتبسيط الإجراءات الحكومية وزيادة الشفافية.
2. التعليم والتدريب: الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتطوير القوى العاملة.
3. التكنولوجيا: تبني التكنولوجيات الحديثة في مختلف القطاعات لتحسين الإنتاجية.

● تشجيع الابتكار والبحث والتطوير:

1. تخصيص ميزانيات كافية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
2. إنشاء بيئة محفزة للابتكار: من خلال حاضنات الأعمال.
3. حماية الملكية الفكرية: لتشجيع المخترعين والمبتكرين.

● الاستدامة البيئية:

1. الحفاظ على الموارد الطبيعية: إدارة الموارد المائية والطاقة بشكل مستدام.
2. التخفيف من آثار التغير المناخي: التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات الكربونية.

3. الحفاظ على البيئة: تطبيق قوانين صارمة لحماية البيئة.

● الشمول المالي:

1. توسيع نطاق الخدمات المالية: توفير الخدمات المالية للمواطنين في المناطق الريفية والنائية.
2. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: توفير التمويل اللازم لهذه الشركات لخلق فرص عمل.

● الحوكمة الرشيدة والشفافية:

1. الشفافية والمساءلة: تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في جميع المؤسسات الحكومية.
2. مكافحة الفساد: تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية.
3. تقوية المؤسسات: لضمان استقرار الاقتصاد وإدارة الموارد العامة..
4. الاستقلال القضائي: ضمان استقلال القضاء لضمان تطبيق القانون بشكل عادل.

● السياسات الاجتماعية:

1. توفير شبكة أمان اجتماعي: لحماية الفئات الضعيفة.
2. توزيع عادل للثروة: لتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
3. تشجيع الصناعات الخضراء: مثل إعادة التدوير وإدارة النفايات.
4. تطوير النقل العام المستدام: مثل الحافلات الكهربائية وقطارات الأنفاق.

● التعليم والتدريب:

1. الاستثمار في التعليم والتدريب المهني: لتطوير القوى العاملة.
2. ربط التعليم بسوق العمل: لتلبية احتياجات القطاعات المختلفة.
3. تشجيع التعليم المستمر: لمواكبة التطورات التكنولوجية.

● التكامل الإقليمي والدولي:

1. تعزيز التعاون الإقليمي: المشاركة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
2. تخفيف القيود على التجارة والاستثمار الأجنبي، مع العمل على حماية المنتج المحلي الناشئ.

● التنسيق الفعال والشامل بين السياسات الاقتصادية

في العراق لازالت الحاجة ماسة وكبيرة إلى سياسة اقتصادية شاملة واضحة المعالم ومحددة الأهداف تتحمل فيها السياسات الاقتصادية الفرعية مسؤولياتها

الخلاصة:

1. إنَّ تحقيق اقتصاد مرن ومستدام في العراق، يتطلب تنويع الاقتصاد من خلال تطوير القطاعات غير النفطية (مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة)، تحسين البنية التحتية، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، فضلاً عن الاستدامة البيئية من خلال تقليل التلوث وحماية الموارد الطبيعية.
2. شمل بناء اقتصاد مرن أيضاً ضمان الشمول المالي، تطبيق الحوكمة الرشيدة، مكافحة الفساد، وتوفير شبكة أمان اجتماعي. كما ينبغي التركيز على التعليم والتدريب المهني وربط التعليم بسوق العمل، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم النمو المستدام والتكامل الاقتصادي.

الجلسة الثالثة

دور القطاع المصرفي والتكنولوجي في بناء اقتصاد مرن



المتحدثون:

1. د. يوسف خلف - رئيس جامعة الشعب
 2. السيدعلي حازم - رئيس الدائرة التجارية لشركة ايرثلنك
 3. السيد عبد الله صهيبي سلطان - خبير في مصرف الاقتصاد
- مدير الجلسة: د. محمد جمال



د. يوسف خلف
رئيس جامعة الشعب

اقتصاد المعرفة هو مفهوم عام وواسع ويحتاج إلى نظرة حقيقية هل العراقي قادر على إنتاج معرفة أم لا؟ المعرفة ببساطة، كيف تتحول إلى منتج حالها حال كل الأشياء الرئيسة، من الممكن مواد خام لا تُصدّر وتصبح منتجاً إذا ما تم تجهيزها والترويج لها وتنتج بيئة حاضنة حتى يصبح هذا المنتج قادراً على تكوين اقتصاد وحركة اقتصادية، المعرفة كذلك، وكان المحرك الأساس لهذا الموضوع هو التكنولوجيا والتكنولوجيا بشكل عام هي التي غيرت مسارات كثيرة من أوجه العالم ومنها الاقتصاد بشكل أساس فكنا نسمع عن قضايا تغير نظراتنا للإدارة والاقتصاد بشكل كامل مثل مصطلحات كثيرة وعادة ما يتم الخلط بينها مثل الأتمتة والرقمنة، التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وغيرها، تلقي بظلالها على الناتج المحلي وحتى الناتج الدولي من كثير من القضايا فصرنا نسمع قواعد وكلمات مهمة جداً مثل داتا أو البيانات هي النفط الحالي والكلمة وحدها تحتاج إلى نقاش كثير ما هي البيانات كيفية استخدامها وتخزينها وكيفية الاستفادة منها وكيفية تأثير البيانات وتحليلها وطرق جمعها بطريقة كاملة لاسيما وأن الطرق التقليدية سوف تغادرنا بشكل كامل وبكل تأكيد انتقلنا إلى تحويل البيانات إلى

معلومات تحويل من داتا إلى معلومات عملية جداً مهمة وكل الدول مهتمة بها فيمكن أن نذكر الخطوة القادمة والخطوة الحقيقية هي خطوة التعداد السكاني والذي خصص له ميزانية ضخمة جداً وجهد وطني كبير سوف يبذل لكن هل فعلاً هو ضمن ديت أوليل وضمن رؤية وعقلية واستراتيجية من يدير هذا الحكم وهي الدولة، الموضوع الآخر موضوع الذكاء الاصطناعي وتفصيلاته فواحدة من المقولات المهمة حالياً والثابتة هي أن الذكاء الاصطناعي هو الكهرباء الجديدة في العالم فهنا نرجع لنفس السؤال هل الدولة متبتهة لهذا الأمر بحيث توظف اقتصادياً كيفية دفع عجلة البلد وتحريك كل مفاصله من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي وتفصيلاته. وعليه هل الشباب العراقي قادر على إنتاج المعرفة؟ بكل تأكيد القوة الكاملة لدى الشباب العراقي عالية جداً لكن نتكلم عن قوة كاملة تحتاج إلى صقل من خلال مؤسسات تعليمية من خلال مراكز تدريب والكثير من القضايا التي تجعل هذا الشعب العراقي يخرج هذه الطاقات، وهنا أطرح سؤالاً بإعداد الموازنات كم هي الموازنة المعدة للتربية والتعليم من غير التشغيلية، الأرقام تبين مدى اهتمام الدولة في زرع مساحات واسعة من الابتكار والريادة فتبين إمكانية الشباب العراقي في إنتاج معرفي تكنولوجي وكثير من القضايا، وهنا أذكر أن الجامعات على سبيل المثال مثقلة بتطوير بناها التحتية التي تُعدُّ مراكز ابتكار من الممكن أن تكون تجربة الجامعات الأهلية غير ناضجة في العراق بشكل كامل أمّا بالنسبة للجامعات الحكومية فإنها تفتقر لهذا الموضوع حيث أغلب أجهزتها في المختبرات عفا عليها الزمن فحتى نحتاج أن يخرج لنا منتج نشبه ذلك بالعملية الزراعية أي المزروعات التي تخرج ثمارها فتريد أرضاً خصبة وسماداً كيمياوياً وماءً وأشعة الشمس حتى يخرج لنا المنتج الذي يسمى بالمعرفة، بالنتيجة نحتاج أن نكتب سياسات دولة وليست برامج حكومية فسياسات الدولة تمتاز عن البرامج الحكومية بأنها ممكن تكون ملزمة بشكل استراتيجي بتنويع مصادر الدخل للدولة غير النفطية وما هي أولوياتنا وما هي استراتيجياتنا حتى

ينعكس ذلك بشكل كامل على كل قطاعات الدولة، فما هي الدولة اليوم من الناحية الاقتصادية؟ هل هي رأس مالية؟ اشتراكية أم مختلطة أم سوق مفتوحة؟ فأنا أرى الدولة اليوم وبمختلف حكوماتها المتعاقبة مرتبكة في قضية مهمة جوهرية جداً لها دخل في كل القضايا الاقتصادية فهل هي تقدم الخدمة مباشرة للمواطن يعني هي تمتلك كل القطاعات وهي تقدم الخدمة مباشرة أو هي دولة تؤمن بشيء ما يميل للرأسمالية وهي تنظم الخدمة وترعى المواطن وتراقب جودة الخدمة المقدمة من قبل القطاع الخاص ضمن معايير، أرى اليوم أن نظامها هجين فوزارات مهمة تقدم خدمة حصرية وتوجد وزارات لا تنظم الخدمة وتوجد وزارات هجينة يعجبها هنا أن تدخل بالخدمة فتدخل لتنافس القطاع الخاص وتذهب في مكان آخر هي تنظم الخدمة وتصبح هي شريك في تقديم هذه الفوضى في تقرير هل الحكومة تقدم الخدمات الأساسية السيادية مقبولة لكن القطاعات البقية تتيح للقطاع الخاص والشباب العراقي في إنتاج وضعيته وتسييس شركاته وتفصيلاته الأخيرة، أعتقد أن منظري هذه الدولة أمام هذا السؤال المهم والذي يحتاج إلى تثبيت وتأطير وتأسيس وإقرار بشكل كامل حتى يفهم الآخرون كيفية التعاطي مع هذا القرار وبالنتيجة نعم الشباب قادر من ناحية الإمكانيات لكنه يحتاج إلى كثير من العمل المؤسسي لكي تتحول هذه الإمكانيات على أرض الواقع.

الخلاصة:

1. إن الشباب العراقي قادر على إنتاج المعرفة، ولكن لابد من ضرورة تطوير المؤسسات التعليمية والمراكز التدريبية لتفعيل هذه القدرات.
2. من التحديات التي تواجه الاقتصاد في العراق تحويل المعرفة إلى منتج اقتصادي حقيقي، مثل ضعف البنية التحتية الجامعية القديمة، ونقص الاستثمارات في قطاعات التعليم والابتكار.



السيد علي حازم
رئيس الدائرة التجارية لشركة إربد

خلال العقدَيْن الماضِيَيْن - وتحديدًا آخر سبع سنوات - صرنا قادرين على القول بوجود بنى تحتية لدينا وأننا قادرون على أن نبدأ بها على العديد من الأشياء التي تساعد على اقتصاد مرّن أولها لدينا سهولة الوصول إلى معظم الأماكن التي نحتاج بها انترنت سريع يساعد في المساهمة على بنى تحتية وأتمتة للقطاع الخاص والعام فالיום الأفكار والخبرات الموجودة مع وجود الإمكانيات لأن تتطور عن طريق القطاع الخاص والعام لكن هناك تحديات داخلية مثلاً اليوم لدينا مشاكل لحد هذه اللحظة البنى التحتية التي هي خاصة بالقطاع الخاص أو بالدولة فيما يخص الاتصالات لا تؤخذ على محمل الجد على سبيل المثال يومياً عمليات التخريب التي طالت البنى التحتية فقسم منها متعمد وقسم منها غير متعمد وذلك لتعارض المشاريع، بين مشاريع القطاع الخاص والقطاع العام لكن مع هذا اليوم بالنسبة للشركة ماضية في إكمال البنى التحتية على مستوى العراق ويمكنني القول إنه خلال 12 شهراً سوف يكون العراق من شماله إلى جنوبه مغطى بالكامل، جزئية ثانية تسهم في هذا الموضوع توجد اليوم خدمات غير مفعّلة حالياً قمنا باختبارها وتوجد

مفاوضات مع الجهات الحكومية لتفعيلها وهذه تجلب مبالغ مهولة وحالياً هناك ضياع للفرص، فمثلاً مشروع الترانزيت كبطولة كأس العالم التي حدثت في قطر يوجد جزء كبير من البيانات مرت عبر البنى التحتية للعراق وهذا يدل على أن البنى التحتية جاهزة وخصوصاً في مشروع الترانزيت، اليوم الخبرات التي تستورد أو كنا في السابق نستوردها بدأنا ندرّبها. في الحقيقة توجد جزئية وهي ما الفرق بين القطاع الخاص والقطاع العام؟ اليوم القطاع الخاص وخصوصاً الشركات الكبيرة هي دولة صغيرة توجد عندها ميزانية وأقسام متمثلة بالقطاع العام في الوزارات لكن نسبة المرونة بالتغيير على وفق متطلبات السوق تكون أسهل يعني أننا بسهولة نغير قسماً معيناً أو نستحدث قسماً معيناً بناءً على متطلبات السوق بسهولة ومن الممكن أن ندرّب الأفراد بناءً على متطلبات العمل والذي نراه أن القطاع الحكومي بكتلته الكبيرة يتحرك ويتمشى مع سرعة نمو القطاع الخاص هذه واحدة من التحديات التي تواجه القطاع الخاص، الجزئية الأخرى وهي دور الدعم والاستجابة للأزمات مثلاً من قبل البنوك فاليوم و لمرات عديدة توجد شركات ناشئة وأفكار تأتي للشركة يحتاجون الاستثمار والشركة عادة تستثمر في مجالات هي ليس من اختصاصها فنطلب منهم الذهاب للبنوك وعندها نلاحظ أنهم يواجهون مشكلة هناك بعملية التمويل، إن إنشاء شركة ليس أمراً سهلاً، فبالنتيجة رغم وجود البنى التحتية والقدرة على المواكبة لكننا نحتاج أموراً أخرى تعمل كمنظومة واحدة حتى نبني شيئاً ناجح.

الخلاصة:

1. توفر الإنترنت السريع يسهل تطوير الأتمتة في القطاعين العام والخاص، مما يعزز قدرة العراق على التقدم في هذه المجالات.
2. هناك خدمات لم تُفعّل بعد في العراق، رغم وجودها، مثل مشروع الترانزيت الذي يمر عبر البنية التحتية العراقية ويمثل فرصة اقتصادية كبيرة، والعراق قادر على استثمار هذه الفرص ولكنه يفوتها بسبب التأخير في تفعيل الخدمات.
3. القطاع الخاص، وخاصة الشركات الكبيرة، يعدُّ أكثر مرونة في التكيف مع التغيرات في السوق مقارنة بالقطاع العام.



السيد عبد الله صهيب سلطان

مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

في ظل الثورة الرقمية التي تجتاح مختلف القطاعات، أصبح التكامل بين الأنظمة المصرفية أمراً ضرورياً لتحقيق كفاءة أعلى في العمل وتقديم خدمات تلبي توقعات العملاء، تواجه البنوك والمؤسسات المالية تحديات متزايدة تتطلب تحولاً سريعاً إلى الرقمية لتسريع العمليات وتقليل الأخطاء، مع تعزيز الأمان والتوافق مع المعايير الدولية.

أهمية التطور في التكنولوجيا المصرفية:

تعزز التكنولوجيا المصرفية المتقدمة من تجربة العملاء، حيث تسمح بتقديم خدمات مصرفية رقمية سريعة وفعالة. كما تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية للبنوك على المستوى المحلي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، تمكّن التكنولوجيا الحديثة البنوك من الامتثال السريع للمعايير الدولية وتبني استراتيجيات مكافحة الاحتيال والاختراقات الأمنية.

أهمية التكامل بين الأنظمة المصرفية:

- تعزيز الكفاءة التشغيلية: يتيح التكامل بين الأنظمة المصرفية التواصل السلس بين مختلف أقسام البنك، مما يساهم في تسريع العمليات وتقليل التأخير في المعاملات. فبدلاً من نقل البيانات يدوياً بين الأنظمة، يمكن للمؤسسات الاعتماد على بنية تكاملية تضمن تدفق البيانات بشكل آلي ودقيق.
- الحد من التكرار وتقليل الأخطاء: يساهم التكامل في تقليل الإدخال اليدوي للبيانات، مما يقلل من احتمالية حدوث الأخطاء البشرية المرتبطة بتكرار البيانات وإدخالها في أكثر من نظام.
- توفير الموارد وتقليل التكاليف: يعدُّ التكامل وسيلة فعالة لتقليل الوقت والموارد اللازمة لإتمام العمليات المصرفية، حيث يمكن للبنوك تجنب تكاليف إدارة أنظمة منفصلة واستخدام الموارد البشرية بشكل أكثر فعالية.

التكامل كمحرك للتحويل الرقمي

- التحويل الرقمي السلس: يعدُّ التكامل بين الأنظمة المصرفية الأساس الذي يقوم عليه التحويل الرقمي في المؤسسات المالية. من خلال تمكين الأنظمة من التفاعل بسهولة، يمكن للبنوك تحقيق رقمنة شاملة للخدمات المصرفية دون التسبب في تعطيل العمليات الحالية .
- التكامل مع الأنظمة الخارجية: يمكن للتكامل أن يشمل أيضاً ارتباط الأنظمة المصرفية بالأنظمة الدولية مثل SWIFT وأنظمة الدفع العالمية، مما يسهّل المعاملات الدولية ويسمح للبنوك بتقديم خدمات مالية عالمية بشكل أكثر فعالية وامثالاً.

- تحليل البيانات وتحسين الاستراتيجيات: من خلال التكامل، يمكن للبنوك تجميع وتحليل بيانات العملاء من مصادر مختلفة لتحسين استراتيجيات التسويق، وتقديم خدمات مخصصة بناء على احتياجات العملاء وتفضيلاتهم

فوائد تسريع العمل وتقليل الأخطاء

- تحسين تجربة العملاء :يؤدي تسريع العمليات وتقليل الأخطاء إلى تحسين تجربة العملاء، حيث يتلقى العميل خدمة سريعة وفعّالة دون تأخير أو مشاكل في العمليات. يساهم هذا في زيادة رضا العملاء وولائهم للبنك .
- تحسين الأمان والامتثال: تساعد الأنظمة المتكاملة البنوك في الامتثال للوائح التنظيمية وتحسين الأمان. التكامل يجعل من السهل تنفيذ معايير الأمان مثل التحقق من الهوية ومكافحة غسيل الأموال، مما يعزز من الثقة في النظام المصرفي .
- تعزيز القدرة التنافسية: في سوق مصرفي تنافسي، تصبح السرعة والدقة في الخدمات عوامل حاسمة للنجاح. من خلال تقليل أوقات الانتظار وتقديم خدمات عالية الجودة، يمكن للبنوك تحسين قدرتها التنافسية واكتساب حصص سوقية أكبر

التحديات وكيفية معالجتها

- التحديات التقنية: قد تواجه البنوك صعوبة في توافق الأنظمة القديمة مع الأنظمة الحديثة، حيث تتطلب عمليات التحديث إعادة بناء لبعض الأنظمة الأساسية. يمكن معالجة هذا التحدي من خلال تحديث البنية التحتية لتكون مرنة ومصممة لدعم التكامل.

● التحديات التنظيمية: يتطلب التكامل بين أنظمة الامتثال لمجموعة متنوعة من اللوائح والتشريعات التي قد تختلف من بلد إلى آخر. الحل يكمن في التعاون مع الجهات الرقابية لضمان تلبية جميع المتطلبات التنظيمية . إدارة التغيير :يشكل تكامل الأنظمة وتحولها الرقمي تغييراً جذرياً في طريقة العمل، مما قد يتطلب تغييراً ثقافياً داخل المؤسسة. ينبغي توفير برامج توعية ودعم لضمان تفهم الموظفين لأهمية هذه التغييرات ودورهم فيها .

الخلاصة:

1. يعزز التكامل بين الأنظمة المصرفية الكفاءة التشغيلية، يقلل الأخطاء، ويوفر التكاليف، مما يساعد البنوك في تسريع العمليات وتحسين تجربة العملاء.
2. تسهم التكنولوجيا المصرفية المتقدمة في التحول الرقمي، وتمكن البنوك من الامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز الأمان، وتحليل البيانات لتحسين استراتيجيات الخدمة.
3. تشمل التحديات التي تواجه البنوك التوافق بين الأنظمة القديمة والحديثة، والتحديات التنظيمية، وإدارة التغيير الثقافي، ويتم معالجتها من خلال تحديث البنية التحتية والتعاون مع الجهات الرقابية.

التوصيات:

1. إنشاء استراتيجية شاملة لتنويع الاقتصاد:
- وضع سياسات اقتصادية تستهدف تنمية قطاع متنوع وقاعدة إنتاجية متوازنة من خلال شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص.
 - يجب أن تشمل الاستراتيجية تشخيصاً دقيقاً للتحديات والظواهر الاقتصادية

الحالية في العراق، وتحديد القطاعات الحيوية القادرة على دعم تنويع الاقتصاد.

2. إعادة بناء الموازنة العامة للدولة لتكون أكثر مرونة:

- ضرورة تعديل هيكلية الموازنة العامة بحيث تكون قادرة على تغطية نفقات التشغيل والاستثمار في ظل التقلبات في أسعار النفط.
- العمل على تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق فعالية في تحصيل الموارد.

3. تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية:

- ضمان التنسيق الفعال بين البنك المركزي والحكومة في إعداد الموازنة العامة للدولة، خاصة فيما يتعلق بالعجز المالي وتحديد الأولويات الاستثمارية.
- تحسين التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان استدامة الاقتصاد العراقي والتقليل من تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية.

4. التحول نحو الاقتصاد المعرفي:

- دعم التحول إلى الاقتصاد المعرفي من خلال استثمار الشباب العراقي في مجالات التقنية والتجارة الإلكترونية، حيث يتوفر لديهم الإمكانيات للتعامل مع التقنيات الحديثة.
- تشجيع الاستثمار في المشاريع الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية لتوسيع قاعدة الاقتصاد العراقي بما يتناسب مع الاتجاهات العالمية.

5. تحفيز الإنتاجية عبر إصلاحات هيكلية:

- الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق من خلال تحسين بيئة الأعمال وتشجيع التنافسية، وتفعيل دور القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد.
- تعزيز الكفاءة الإنتاجية عبر تشجيع المشاريع الخاصة، وتنظيم الأسواق بشكل يضمن العدالة وعدم الاحتكار.

6. تطبيق سياسة الدعم النقدي بشكل فعال:

- استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي المباشر لضمان استهداف الفئات الأكثر حاجة وتحفيز الاقتصاد المحلي.
- ضمان تحقيق التوزيع العادل للموارد وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال شروط دعم تركز على التعليم والتخطيط الأسري.

7. تنمية القطاع الزراعي والصناعي:

- تنمية قطاعات الزراعة والصناعة لتقليل الاعتماد على النفط، وزيادة قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة التحديات الاقتصادية.

رعاة المؤتمر المصرف العراقي للتجارة



المصرف العراقي للتجارة
TRADE BANK OF IRAQ



المصرف العراقي للتجارة
TRADE BANK OF IRAQ

المصرف العراقي للتجارة (TBI):

تأسس المصرف العراقي للتجارة (TBI) عام 2003 ليصبح اليوم أحد أبرز المؤسسات المالية الرائدة في العراق. يقدم المصرف، من خلال شبكة فروعه الواسعة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات على حد سواء، بدءاً من الحسابات بأنواعها المختلفة، وصولاً إلى القروض، والبطاقات، والتحويلات المالية، وخدمات الخزينة، والخدمات المصرفية الإلكترونية المتطورة.

ما يميز المصرف العراقي للتجارة:

- الالتزام بأعلى معايير الجودة: يتبنى المصرف أدائه بما يحقق أعلى معايير الجودة في القطاع المصرفي العالمي، ويلتزم بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في جميع عملياته المصرفية.

- دعم الاقتصاد الوطني: يؤمن المصرف بدوره في دعم الاقتصاد العراقي وإعادة بنائه، ويُقدم تسهيلات مصرفية متنوعة لتلبية احتياجات القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الرئيسية التي تسهم في دعم جهود إعادة البناء والإعمار في العراق.

- التركيز على خدمة العملاء: يحرص المصرف على تقديم أفضل خدمات للعملاء بأحدث الوسائل المصرفية المتطورة، ويُولي اهتماماً كبيراً بتدريب موظفيه

وتطوير مهاراتهم ليتمكنوا من تقديم أفضل مستوى من الخدمة.

الريادة والتميز:

يُعد المصرف العراقي للتجارة أول مصرف في العراق يعتمد نظامًا مصرفيًا إلكترونيًا متطورًا يربط جميع فروعهِ وعملياتهِ المصرفية، مما يتيح له تقديم خدمات سريعة وفعّالة لـزبائنه. وقد ساهم هذا النظام، بالإضافة إلى شبكة المراسلين العالمية الواسعة التي يمتلكها المصرف، في تعزيز مكانته على الخريطة المصرفية العالمية.

القيم والمبادئ:

تُعد المصداقية، والشفافية، والعدالة، والمسؤولية من أهم القيم التي يركز عليها أداء المصرف العراقي للتجارة. ويؤمن المصرف بأهمية العمل الجماعي و بناء الثقة المتبادلة بين جميع أفراد فريق العمل لتحقيق أهداف المصرف وتقديم أفضل الخدمات لـزبائنه.

رعاة المؤتمر
البنك المركزي العراقي





البنك المركزي العراقي

يعد البنك المركزي العراقي الذي تأسس عام 1947 من أعرق مؤسسات الدولة العراقية وهو المؤسسة الرسمية المسؤولة عن وضع السياسة النقدية في العراق، وإصدار وإدارة العملة الوطنية والاحتياطات الأجنبية، وهو من يضع الأنظمة والإجراءات والضوابط لعمل المصارف المحلية في البلد ومراقبة عملها والتدقيق عليها، كما أن البنك المركزي هو الجهة الرسمية التي تمثل العراق في المؤسسات المالية والنقدية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي، كما أنه الوكيل المالي للحكومة والمستشار المالي لها ومن المهام الرئيسة الأخرى للبنك المركزي العراقي، مراقبة وتحديد العرض والطلب على النقود من خلال تحديد أسعار الفائدة والأدوات النقدية الأخرى، لتحقيق معدات تضخم منخفضة وتحفيز النمو الاقتصادي بوتيرة مستقرة، ومن أجل ذلك يحدد البنك أدواته في الرصد والتحليل للمؤشرات الاقتصادية والمالية والمصرفية، وتحقيق التكامل والاتساق بين السياستين النقدية والمالية، وتوفير نظام مدفوعات كفوء وفعال ومتكامل لإدارة التحويلات المالية ومراقبة السيولة في المصارف.

ويهدف البنك المركزي العراقي الى ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر قائم على المنافسة. كما سيعزز البنك المركزي النمو المستدام والعمالة والازدهار في العراق.

وظائف البنك المركزي بالإضافة إلى تحقيق أهدافه الرئيسية هي:

- تنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في العراق.
- خزن وإدارة احتياطات الدولة من الذهب.
- إصدار وإدارة العملة العراقية.
- إنشاء, تحسين وتعزيز نظام مدفوعات فعالة.
- إصدار التراخيص أو التصاريح بالإضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي والاشراف عليه كما هو محدد في قانون البنوك.
- القيام بأي مهام أو معاملات إضافية في إطار القانون العراقي.



رعاة المؤتمر

فندق رويال توليب الرشيد

ROYAL
TULIP
ALRASHEED



فندق رويال توليب الرشيد

فندق رويال توليب الرشيد، جزء من سلسلة فنادق دولية، يلتزم بتقديم الجودة والموثوقية والعناية الشخصية. يقع الفندق في المنطقة الخضراء في بغداد، على بعد عشرين دقيقة فقط من مطار بغداد الدولي وعلى بعد دقائق قليلة من وسط المدينة الرئيسي. يوفر الفندق مزيجاً فريداً من الضيافة العراقية والدولية للضيوف سواء كانوا مسافرين بغرض الترفيه أو الأعمال.

يحتوي هذا الفندق ذو الخمس نجوم على 449 غرفة وجناحاً مزينة بشكل أنيق، تم تصميمها لتلبية احتياجات المسافرين بغرض الترفيه والأعمال، مع توفير الفخامة التي لا مثيل لها.



رعاة المؤتمر
شركة إيرثلينك للاتصالات





شركة إيرثلنك

الريادة في الاتصالات والتحول الرقمي في العراق

تأسست شركة إيرثلنك للاتصالات وخدمات الإنترنت في عام 2005، وسرعان ما تصدرت المشهد الرقمي لتصبح الشركة الرائدة في العراق. على مدار 20 عامًا، كانت إيرثلنك الخيار الأول للعراقيين، حيث تقدم حلول الاتصالات والإنترنت للأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية عبر شبكات لاسلكية وشبكات الكابل الضوئي. تشمل خدماتنا جميع حلول تكنولوجيا المعلومات، مثل الموقع المشترك، الحلول الأمنية، خدمات الصوت والفيديو، النطاق العراقي، تصميم مراكز البيانات، إدارة الخوادم الافتراضية، والشبكات الافتراضية الخاصة، مع تغطية تمتد في جميع أنحاء العراق. كما نفخر بامتلاكنا لأكبر فريق دعم فني في العراق، موزعين في جميع المحافظات لضمان سرعة الاستجابة لاحتياجات زبائننا.

منذ انطلاقنا، اعتمدنا الابتكار كميزة تنافسية أساسية، مما جعلنا أكبر مزود لخدمات الإنترنت في العراق والشريك الاستراتيجي لوزارة الاتصالات العراقية.

نلتزم بمستقبل أفضل لعملائنا وللمجتمع من خلال تقديم أفضل الخدمات، وتطوير البنى التحتية، والمساهمة في التحول الرقمي في العراق. كما نحرص على المشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية المستدامة، حيث نفذنا أكثر من 500 برنامج ومبادرة

تركز على الاستدامة البيئية ورفاهية المجتمع وتمكين الاقتصاد.

أسهمت جهودنا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث استفاد مئات الآلاف من برامجنا الاجتماعية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. من تعزيز فرص التعليم والوظائف إلى دعم الحفاظ على البيئة والأنشطة الرياضية، نواصل في إيرثلنك السعي لتحقيق مستقبل أفضل لمجتمعنا.



رعاة المؤتمر

مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل





مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

بدأت الفكرة الأولى للمساهمين الجدد ومجالس الإدارة بتطوير وتطبيق أعلى المعايير والممارسات المصرفية والرقابية المحلية والدولية التي من شأنها أن تقود البنك إلى المكانة المرموقة التي يستحقها كأحد أفضل البنوك التجارية في العراق من خلال تحقيق رؤيتنا ورسالتنا وتنفيذ قيمنا الأساسية، وهي ببساطة أننا نسعى لخدمة عملائنا ضمن أعلى معايير الاحتراف والاستدامة وأقصى قدر من المرونة والود.

تاريخ المصرف

تأسس مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل عام 1999 برأسمال قدره (200) مليون دينار عراقي للمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية والزراعية والتجارية والصناعية من خلال ممارسة الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية والتمويلية في إطار الاشراف والرقابة الخاضعة لتعليمات البنك المركزي العراقي ومن خلال فروع ومكاتبه البالغة (29) فرعاً ومكاتباً داخل العراق.

فلسفتنا

تتجسد فلسفة بنك الاقتصاد في هذه المرحلة الانتقالية بالسعي لتحقيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح والامتثال والحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين والوفاء بالالتزامات الناشئة عن الإدارة السابقة في المقام الأول بالإضافة إلى الحصول على حقوق البنك، وقد أتاح الالتزام والتخطيط المسبق المنبثق عن مبادئنا وقيمنا الراسخة المنبثقة عن فلسفتنا للبنك من تحقيق التسويات والرضا مع (الهيئات التنظيمية والحكومية والعملاء والمساهمين في البنك) من خلال اعتماده بشكل متوازن وناجح السياسات المالية.

مهمتنا

نسعى جاهدين ونعمل بجدية من خلال تقنيات عالية الجودة وحديثة لجعل بنك الاقتصاد للاستثمار والتمويل البنك الرائد في العراق من خلال استراتيجية مركزة تجمع أفضل الخبرات التي تعمل على تحسين الواقع الحالي للبنك وتحقيق المنشود والتحول من خلال الوفاء بجميع التزاماتنا والبدء في بداية جديدة تلبي طموح المجتمع العراقي وعمالئنا الكرام وتحقيق أعلى قيمة للمساهمين.



صور من مؤتمر
مركز البيدر السنوي



























تقرير المؤتمر السنوي "التحول نحو اقتصاد مرّن في العراق" تشرين الثاني - 2024















